

الملحق 2 على الويب:

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020: تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة

1- إن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم هو سلسلة من المطبوعات السنوية الرئيسية التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والتي ترصد التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الأمن الغذائي والتغذية المتفق عليها علمياً، وتعرض الاتجاهات على المستويات العالمية والإقليمية والقارية وتحليلها، وتقدم تحاليل معمّقة بشأن المسائل الناشئة من أجل الاسترشاد بها في عملية صنع القرار والمساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

2- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اكتسب التقرير أهمية متزايدة وحظي باعتراف واسع النطاق بوصفه التقرير العالمي الرائد الذي يقدم معلومات حاسمة الأهمية لوضعي السياسات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. فمنذ عام 2017، يقدم هذا المطبوع تقريراً عن التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد الخاصة بالقضاء على الجوع (المقصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) وجميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وفي عام 2020 وللسنة الثانية على التوالي، سيصدر هذا التقرير الذي يشكّل خير مثال عن العمل التعاوني ضمن الأمم المتحدة حيث تشترك في إعداده خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (هي منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك.

3- وبعد مرور خمس سنوات على خطة عام 2030، حان الوقت لتقييم التقدم المحرز وطرح التساؤلات حول ما إذا كانت مواصلة الجهود التي تم بذلها حتى الآن ستسمح للبلدان بتحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ولهذا السبب، يقدم تقرير هذه السنة تقديرات جديدة للجوع حول العالم بكثير من الدقة، ويستكمل التقييم المعتاد لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم مع إسقاطات بشأن ما قد يكون عليه العالم في عام 2030 إذا ما تواصلت الاتجاهات التي شهدناها في العقد الأخير. وأهم ما في الموضوع، أنه مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، يحاول هذا التقرير توقع بعض آثار هذه الجائحة العالمية على الأمن الغذائي والتغذية.

4- وفي تقرير هذا العام، يستند أحدث تقدير لمعدّل انتشار النقص التغذوي، وهو المؤشر لرصد المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة، إلى بيانات جديدة عن السكان، والإمدادات الغذائية، والأهم من ذلك، إلى بيانات الدراسة الاستقصائية الجديدة بشأن الأسر المعيشية التي أمكن من خلالها مراجعة المعطيات بشأن التفاوت في استهلاك الأغذية في 13 بلداً، بما في ذلك الصين.

5- وقدّمت الإصدارات الثلاثة الأخيرة من هذا التقرير أدلة عن توقّف التراجع الذي شهدناه للأسف على مدى عقود في معدّلات الجوع في العالم. وعلاوةً على ذلك، لا يمثّل الجوع وانعدام الأمن الغذائي التحديين الوحيديين، بل تضاف إليهما أيضاً زيادة الوزن والسمنة وغير ذلك من أشكال سوء التغذية. وستحتلّ بالتالي النظم الغذائية وأنماط

التغذية مكانة بارزة في الإصدارات المقبلة من هذا التقرير، بدءًا من إصدار عام 2020. وهذا الإصدار هو إحدى نقاط الدخول الست التي تقدّم، وفقًا لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019¹، أكثر السبل الواعدة لتحقيق التحوّل المنشود بالسرعة وعلى النطاق اللازمين.

6- وموضوع التقرير لهذا العام هو "تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة". ويرتبط هذا الموضوع بالتحديد بموضوع تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 بعنوان "الإجراءات المعجّلة والمسارات التحويلية: تحقيق أهداف عقد العمل وتنفيذ برامجه للتنمية المستدامة"، وسيتيح فرصةً ممتازة للاستفادة من توصيات تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لتوجيه مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول الإجراءات الضرورية لتنفيذ عقد العمل الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة.

7- وبصورة أكثر تحديدًا، ينظر تقرير هذا العام على نحو وثيق في كلفة النظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها. وتمثّل جودة النظم الغذائية رابطًا حاسم الأهمية بين نواتج الأمن الغذائي والتغذية كثيرًا ما يتم تجاهله، وأما ينبغي مراعاته باعتباره جزءًا من جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المقاصد المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية المتصلة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ولن يكون تحقيق هذه المقاصد ممكنًا إلا في حال ضمن حصول السكّان على ما يكفيهم من غذاء، وأن تكون هذه الأغذية مغذية. وتشكّل الكلفة الحالية للنظم الغذائية الصحية والقدرة على تحملها أحد أكبر التحديات التي تعترض تحقيق ذلك. وسوف تبين الأدلة الجديدة الواردة في هذا التقرير كيف أن العديد من السكّان في كل إقليم من أقاليم العالم، عاجزين عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، لا سيما الشرائح الفقيرة والتي تعاني من صعوبات اقتصادية.

8- وبالإضافة إلى الكلفة المباشرة للأغذية المغذية والقدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، يبحث التقرير في التكاليف المستترة المترتبة على المجتمع وعلى كوكبنا والمتّصلة بأنماط الاستهلاك الحالية؛ مثل التكاليف المترتبة على الصحة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) وتغير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). ويقدم التقرير تقديرات للتكاليف المترتبة على الرعاية الصحية وتغير المناخ والمتّصلة بأنماط الاستهلاك الحالية، ويقارنها مع الآثار المحتملة في حال تم تحويل أنماط الاستهلاك إلى أنماط غذائية صحية تشمل اعتبارات الاستدامة. وأخيرًا، يؤدي التحليل إلى مناقشة الصكوك والاستراتيجيات على مستوى السياسات التي يمكن استخدامها لتحديد الأولويات والتخطيط لتحقيق الحد الأقصى من التآزر، وتجنّب المقايضات غير المواتية في الوقت الذي تتحرك فيه البلدان لتحويل نظمها الغذائية من أجل ضمان أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة، بموازاة العمل على القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله.

¹ مجموعة مستقلة من العلماء عينهم الأمين العام، تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019: المستقبل الآن - تسخير العلم لتحقيق التنمية المستدامة (نيويورك، الأمم المتحدة، 2019). وهو متاح على الموقع التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/gsd2019>

10- وفي ظل انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم وما تخلفه من أضرار جسيمة بطرق لن تتكشف معالمها إلا في الأشهر والسنوات المقبلة، تُبذل الجهود للتنبؤ ببعض الآثار الممكنة التي قد تترتب على الأمن الغذائي والتغذية، وتقديم توصيات على مستوى السياسات لمنع ارتفاع تكاليف الأغذية المغذية وضمان الحصول على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة.

11- واستناداً إلى الأدلة، يقدم التقرير توجيهات بشأن السياسات والاستثمارات للبلدان من أجل تحويل نظمها الغذائية بما يتيح للجميع إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة معالجة المقايضات وتحقيق الحد الأقصى من أوجه التآزر من أجل الاستدامة البيئية. وتتماشى التوصيات المتعلقة بالسياسات مع التوصيات الرئيسية المدرجة في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025. وسوف تساعد هذه التوصيات أيضاً على وضع جدول أعمال مؤتمر قمة الأمم المتحدة الأول بشأن النظم الغذائية المزمع عقده في عام 2021 والرامي إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في مساعدة أصحاب المصلحة على فهم وإدارة الخيارات المعقدة التي تؤثر على مستقبل النظم الغذائية والحاجة إلى تحويلها لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

12- وسيصدر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم هذا العام بصورة افتراضية في 13 يوليو/ تموز 2020 على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك.